أثر تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل إدارة المخاطر من خلال تحقيق جودة المراجعة الداخلية

صلاح رحومة الضلعة
الاكاديمية الليبية مصراتة- قسم المحاسبة
salah8382@gmail.com

د. أحمد محمد التير
الاكاديمية الليبية مصراتة- قسم المحاسبة

استلمت الورقة بتاريخ 2025/12/14،
وقبلت بتاريخ 2025/12/29،
ونشرت بتاريخ 2025/12/29

الكلمات المفتاحية:
(حوكمة الشركات
إدارة المخاطر-جودة المراجعة الداخلية)

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل إدارة المخاطر من خلال الدور الوسيط لجودة المراجعة الداخلية في المصارف الإسلامية العاملة بمدينة مصراتة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث وُزعت (45) استبانة على موظفي ومراجعي فروع المصارف الإسلامية المستهدفة (المصرف الإسلامي الليبي، النوران، اليقين، الأندلس، والواحة)، استُرد منها (42) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي عبر برنامج .(SPSS) وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتفعيل إدارة المخاطر، مع التأكيد على أن جودة المراجعة الداخلية تُعد ركيزة أساسية تعزز من قدرة المصارف على التنبؤ بالمخاطر والحد منها. وتتجلى التطبيقات العملية لهذه النتائج في ضرورة قيام إدارات المصارف بتطوير سياسات استثمارية واضحة تتماشى مع حدود المخاطر المقبولة، والاستثمار في الرفع من كفاءة المراجعين الداخليين عبر البرامج التخصصية والشهادات المهنية، إضافة إلى تفعيل دور المراجعة الداخلية كشريك استشاري يساهم في صياغة استراتيجيات الرقابة وتخفيف المخاطر، بما يضمن تعزيز الشفافية وبناء ثقة المستثمرين في النظام المصرفي الإسلامي.

1. الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

شهدت مهنة المراجعة الداخلية خلال العقود الماضية أزمات ثقة حادة وتحديات غير مسبوقة، ناتجة عن انهيارات مالية مدوية لشركات عالمية كبرى كانت تعتبر أيقونات في الاستقرار المالي. هذه الانهيارات لم تتسبب فقط في خسائر فادحة للمستثمرين والاقتصاد العالمي، بل أثارت تساؤلات جوهرية وشكوكاً عميقة حول مدى كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية وقدرتها على كشف المخاطر قبل وقوعها أو التصدي لها بفاعلية. ومن رحم هذه الأزمات، برزت الحاجة الملحة لإيجاد نموذج إداري ورقابي حديث يرتكز على الشفافية والمساءلة، وهو ما تجسد في مفهوم حوكمة الشركات؛ ذلك الإطار الشامل الذي ينظم العلاقة المعقدة بين الإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، بما يضمن استمرارية المؤسسات وحماية مصالحها بعيدة المدى.

وتنبع الأهمية الاستراتيجية للحوكمة من ارتباطها العضوي والوثيق بـ إدارة المخاطر؛ إذ لم يعد ممكناً فصل الحوكمة الرشيدة عن القدرة على استشراف الأخطار. فالمسؤولية الكبرى في تحديد المخاطر الجوهرية ورسم السياسات الكفيلة بإدارتها تقع بشكل مباشر على عاتق مجلس الإدارة، الذي يسعى من خلال أدوات الحوكمة إلى ضمان استقرار المؤسسة وحماية حقوق المساهمين من التقلبات غير المحسوبة. وفي قلب هذا السياق المتشابك، تبرز جودة المراجعة الداخلية كمتغير وسيط وركيزة أساسية لا غنى عنها؛ حيث تحولت المراجعة الداخلية من وظيفة تقليدية تركز على مطابقة المستندات إلى شريك استشاري استراتيجي يسهم في التحقق من سلامة تطبيق مبادئ الحوكمة وتطوير آليات إدارة المخاطر، مما يمنح المؤسسة قدرة عالية على التكيف والنمو.

وتكتسب هذه الدراسة أهمية استثنائية عند تطبيقها على البيئة المحلية في مدينة مصراتة، التي تمثل قطباً اقتصادياً ومالياً حيوياً في ليبيا، كما إن تركيز الدراسة على المصارف الإسلامية العاملة بالمدينة (المصرف الإسلامي الليبي، مصرف النوران، مصرف اليقين، مصرف الأندلس، ومصرف الواحة) يأتي استجابةً لخصوصية هذه المؤسسات التي تواجه مخاطر مزدوجة ترتبط بالعمل المصرفي من جهة، وبمتطلبات الامتثال للشريعة الإسلامية من جهة أخرى. إن تعزيز آليات الحوكمة وضمان جودة المراجعة الداخلية في هذه المصارف لا يسهم فقط في تحسين إدارة المخاطر المالية والتشغيلية، بل يُعد ضرورة قصوى لتعزيز قدرة القطاع المصرفي المحلي على الصمود أمام الأزمات المالية والاقتصادية الراهنة. وبناءً

على ذلك، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تقديم رؤية علمية وعملية تؤدي في نهاية المطاف إلى ترسيخ الثقة بين الجمهور والمستثمرين، ودعم استقرار النظام المالي في مدينة **مصراتة، بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني ككل.**

2.1 الدراسات السابقة:

تناولت الأدبيات المحاسبية والإدارية العلاقة التداخلية بين حوكمة الشركات والمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر من زوايا متعددة؛ حيث ركزت مجموعة من الدراسات على الدور الجوهري للمراجعة الداخلية كآلية لتعزيز الحوكمة، فقد أكدت دراسة (عباس وعويدة، 2022) أن المراجعة الداخلية لم تعد تقتصر على الدور الرقابي التقليدي، بل أصبحت شريكاً استشارياً يساهم في التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة، وهو ما دعمه (العانس، 2021) بتأكيده على أن قواعد الحوكمة في البيئة الليبية تعمل على رفع جودة وظيفة المراجعة الداخلية ودعم استقلاليتها وعنايتها المهنية. وفي سياق متصل، أثبتت دراسة (Senan, 2024) في البيئة المصرفية أن جودة المراجعة الداخلية تلعب دوراً وسيطاً ومعدلاً في تعزيز جودة التقارير المالية تحت مظلة الحوكمة، بينما ذهب (Xiao, 2024) إلى إثبات وجود علاقة طردية تبادلية بين جودة التدقيق ونظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات الحساسة مثل بيانات البحث والتطوير. كما أشارت دراسة (شعبان، 2018) إلى أن التطبيق السليم للحوكمة يضمن الاستقلال المهني للمراجعين، في حين شددت دراسة (بن حليم، 2014) على ضرورة تكامل المراجعة الداخلية مع لجان المراجعة والمراجع الخارجي للوفاء بمتطلبات الحوكمة في الشركات الصناعية الليبية.

من جانب آخر، بحثت دراسات أخرى في أثر هذه الآليات على إدارة المخاطر، حيث خلصت دراستا (رشوان وقاسم، 2020) و(عطية، 2018) إلى أن الالتزام بقواعد الحوكمة يقلص من حدة المخاطر التنظيمية ويعزز فاعلية إدارتها من خلال تفعيل نظم الرقابة والشفافية. وفيما يتعلق بالتخطيط للمراجعة، أشارت دراسة (Marsyaf & Indra, 2023) إلى أن مخاطر حوكمة الشركات ونظم مراقبة الجودة تعد من المحددات الأساسية في التخطيط الناجح للمراجعة، بينما كشفت دراسة (Rizal & Urumsah, 2024) أن آليات الحوكمة المستقلة قد ترفع من تكاليف المراجعة كنتيجة لزيادة الجهود المبذولة للسيطرة على المخاطر.

وفيما يخص العلاقة المباشرة بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر، أكدت دراسة (الصافي، 2023) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة المراجعة الداخلية وفعالية إدارة المخاطر المالية، وهو ما اتفقت معه دراسة (محمد وطحطوح، 2021) التي أبرزت دور المراجع الداخلي في تقديم الدعم والمشورة خلال مراحل تحديد المخاطر وتقييمها وفق إطار (COSO ERM).كما أكدت دراسة (هادي، 2017) أن الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية يساهم بفاعلية في الحد من المخاطر التي تواجه المصارف. وفي محاولة لتقديم إطار شمولي، أوضحت دراسة (لخضر، 2017) كيف تتكامل جودة التدقيق الداخلي مع حوكمة الشركات لتشكيل خط دفاع حصين يدير المخاطر والرقابة الداخلية وفق المعايير الدولية (مثل المعيار 2100)، مما يبرز أهمية هذا التكامل في حماية قيمة الشركة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

من خلال استعراض ما سبق، يتضح أجمع الدراسات على أن حوكمة الشركات والمراجعة الداخلية ليستا جزرًا منعزلة، بل هما منظومة متكاملة؛ فالحوكمة توفر البيئة التشريعية والاستقلالية، والمراجعة الداخلية توفر الأداة التنفيذية والرقابية، وكلاهما يصب في بوتقة تفعيل إدارة المخاطر لضمان استقرار المؤسسات المالية واستمراريتها.

1. 3 النظريات الداعمة للدراسة

حاولت العديد من النظريات والأبحاث تحديد نوع العلاقة بين مبادئ حوكمة الشركات و جودة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر من أهما ما يلي:

أ- نظرية الوكالة

تقترح أن هناك علاقة وكالة بين المساهمين (الملاك) والإدارة التنفيذية في الشركة. المبادئ الجيدة لحوكمة الشركات تهدف إلى تقليل هذه النزاعات من خلال تحسين الشفافية والمساءلة.

ومن هنا فإن العلاقة بين حوكمة الشركات الجيدة وجودة المراجعة الداخلية تعني أن مبادئ الحوكمة الجيدة يمكن أن تعزز من استقلالية المراجعة الداخلية وبالتالي تحسين جودتها.

ب - نظرية الموارد والقدرات

تشير إلى أن الشركات تستفيد من الموارد والقدرات المميزة التي تمتلكها. حوكمة الشركات الجيدة تعزز من القدرة على إدارة المخاطر بشكل فعال من خلال تعزيز التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ الفعال لاستراتيجيات إدارة المخاطر.

4.1 مشكلة الدراسة

يـؤدي عـدم تطبيـق مبـادئ وآليـات الحوكمـة إلـى تـأثيرات غيـر مرغـوب فيهـا فـي العديـد مـن الجوانـب ومنهـا التصـرفات المهنيـة للمـراجعين الـداخليين وهـذا الأمـر يـنعكس سـلبا علـى جـودة المراجعة الداخلية وما يرتبط به من فقدان المصداقية في تقارير المراجعة الداخلية ويشكك في قدرة مهنة المراجعة الداخلية على كشف وإدارة المخاطر والتصدي لها من هنا ظهر السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تفعيل إدارة المخاطر من خلال تحقيق جودة المراجعة الداخلية بالمصارف الإسلامية العاملة بمدينة مصراته؟ ويتفرع منها الأسئلة الفرعية التالية

أ- ما أثر تطبيق ميادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة المراجعة الداخلية بالمصارف الإسلامية العاملة بمدينة مصراته؟ أ
ب- ما أثر تطبيق جودة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية العاملة بمدينة مصراته؟
ج- ما أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تفعيل إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية العاملة بمدينة مصراته؟

1. 5 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الي تحقيق هدف رئيسي يتمثل في بيان أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تفعيل إدارة المخاطر من خلال تحقيق جودة المراجعة الداخلية بالمصارف الإسلامية العاملة بمدينة مصراته من هذا المنطلق تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية الاتية:

- التعرف أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة المراجعة الداخلية بالمصارف الإسلامية العاملة بمدينة مصراته.

- التعرف جودة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية العاملة بمدينة مصراته.

- التعرف أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تفعيل إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية العاملة بمدينة مصراته.

1-6 فرضية الدراسة

لتحقيق اهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية:

توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين. تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتفعيل إدارة المخاطر من خلال تحقيق جودة المراجعة الداخلية بالمصارف الإسلامية العاملة بمدينة مصراتة.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ميادئ حوكمة الشركات وتحقيق جودة المراجعة الداخلية بالمصارف الإسلامية العاملة بمدينة مصراته.
2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحقيق جودة المراجعة الداخلية وتفعيل إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية العاملة بمدينة مصراته.
3-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادي حوكمة الشركات وتفعيل إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية العاملة بمدينة مصراته.

1. 7 أهمية الدراسة

أهمية نظرية: تقدم إسهامًا علميًا هامًا من خلال توسيع فهمنا لكيفية أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تفعيل إدارة المخاطر من خلال تحقيق جودة المراجعة الداخلية، مما يعزز الأدلة النظرية ويوجه الأبحاث اللاحقة في مجالات ذات صلة ويعزز الفهم العام لهذه العلاقات المعقدة.

أهمية العملية: تبرز أهميتها العملية من خلال تحسين إدارة المخاطر وتعزيز جودة المراجعة الداخلية في القطاع المصرفي. من خلال الفهم عميق لكيفية تطبيق مبادئ الحوكمة ومن هنا يمكن أن يعزز من قدرة المصارف على التعامل مع التحديات المالية بكفاءة، ويعزز الثقة بين الجمهور والمستثمرين في استقرار النظام المالي.

1. 8 نموذج الدراسة

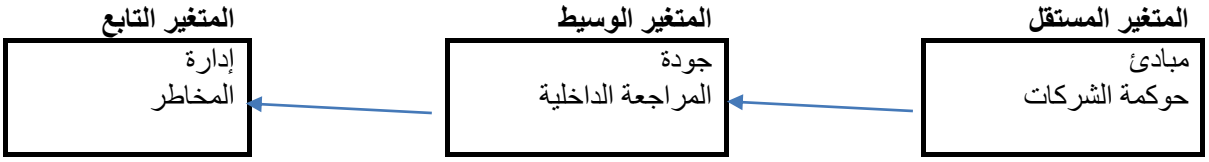

نموذج الدراسة (إعداد الباحثان)

1. 9 حدود الدراسة

حدود موضوعية: تتمثل في موضوع الدراسة وهو أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تفعيل إدارة المخاطر من خلال تحقيق جودة المراجعة الداخلية.

حدود مكانية: فروع المصارف الإسلامية العاملة بمدينة مصراتة.

حدود زمنية: تتمثل في المدة الزمنية التي تمت فيها الدراسة خلال سنة 2024.

2- الإطار النظري للدراسة

1.2 مفهوم حوكمة الشركات

تعددت وتنوعت التعريفات الخاصة بمفهوم حوكمة الشركات وجاء دلك نتيجة للاختلاف توجهات الباحثين وتعدد أعراضهم البحثية حيت تم تعريفها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على إنها مجموعة من العلاقات بين الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وكل الأطراف أصحاب المصلحة، وتنطوي الحوكمة على الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة وطرق تحقيق تلك الأهداف التي تحقق بدورها صالح الشركة وصالح حملة الأسهم وتسهيل عملية الرقابة الجيدة للاستخدام موارد الشركة بكفاءة"(العجيل،2022، ص 1280)

كما تعرف حوكمة الشركات من وجهة نظر الاقتصادين والتي من بينها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) " النظام الذي يتم خلاله إدارة الشركة والتحكم في أعمالها" (كلبونة، 2016، ص 18)

عرفتها لجنة معايير المراجعة الدولية (ISA) في معيار المراجعة الدولي رقم 260 على إنها " مصطلح يستخدم للوصف دور الافراد الذين أوكل لهم الإشراف و الرقابة والتوجيه داخل الشركة، وهذا يعتمد على الأنظمة المتبعة ويبين المعيار بأن هناك عدة أطراف تكون مسؤولة أمام حوكمة الشركة وهي (الهيئة العامة للشركة، مجلس الإدارة و لجنة المراجعة، لجان الاشراف المختلفة في الشركة) ويبين المعيار أيضا بأنه يتوجب على مدقق الحسابات أن يحدد هؤلاء الافراد اللذين تقع على عاتقهم المسؤولية في إطار حوكمة الشركات" (عبدالرؤوف واخرون ص 414) حيث يوضح هذا التعريف أن الحوكمة ينصب إهتمامها على مجموعة من الافراد توكل لهم مسؤولية إدارة الشركة وفقا للمتطلبات الحوكمة

وعرفها أيضا معهد المراجعين الداخلين بأنها " العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبتها والتأكد من كفاءة الضوابط لانجاز الأهداف والمحافظة على قيم الشركة من خلال الحوكمة المؤسسية فيها " (علاء وإيمان، ص 26) حيث ركز هدا التعريف على مجال إدارة المخاطر ومراقبتها للوصول إلى أهداف الشركة، ولم يتطرق التعريف للتوجيه ومشاركة الافراد.

2.2 مبادئ حوكمة الشركات

مبادئ الحوكمة هي عبارة عن مجموعة من القواعد العامة التي يجب توفرها واحترامها في الشركات والأسواق المالية والتي تهدف في نهاية الأمر إلى توطيد الثقة بين المتعاملين في الأسواق المالية والشركات ولقد اعتبرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) ومن أول المنظمات التي أصدرت مبادى حوكمة الشركات عام 1999 وتعتمد معظم الدول على هذه المبادئ في تطوير أنظمة حوكمة الشركات لديها وتنقسم إلى ستة مبادئ هي (عباس، بن عويدة، 2022، ص 12-13).

أ-**تأكيد أساس لإطار فعال لحكومة الشركات** :يتعين أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تنمية أسواق تتسم بالشفافية و الكفاءة كما يتعين أن يتماشى مع الأحكام القانونية و أن يقسم بوضوح المسؤوليات بين السلطات الإشارفية والتنظيمية و التنفيذية.

ب- حقوق المساهمين: يمتلك المساهمون الحق في المشاركة أو على الأقل الإحاطة علما بالقرارت المتصلة بالتغييرات الأساسية في الشركة، وينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة و التصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين كما ينبغي إحاطتهم علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين والتي منها:

- الإفصاح عن الهياكل و الترتيبات الرأسمالية التي تمكن أعدادا معينة من المساهمين ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها.

- ينبغي السماح لأسواق الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية، وينبغي أن يتخذ المساهمون ومن بينهم المستثمرون المؤسسون في الحسبان التكاليف و المنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في التصويت.

ج المعاملة المتكافئة للمساهمين:وذلك من حيث: أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة، ويجب منع تداول الأسهم بصفة لا تتسم بالإفصاح والشفافية. كما ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو مسائل تمس الشركة،

د دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: ينبغي أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون، ومن هنا ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم. كما يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء؛ كما يجب أن تكفل تلك الآليات بدورها فرصة حصولهم على المعلومات المتصلة بذلك.

ه -الإفصاح والشفافية: الإفصاح بكل ما يتعلق بالموقف المالي للشركة، الأداء، الملكية وأسلوب ممارسة السلطة، كما ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات وكذلك الإفصاح عنها بأسلوب يتفق والمعايير غير المالية وأيضا بمتطلبات عمليات المراجعة كما يجب الاستعانة بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل بهدف إتاحة المراجعة الخارجية والموضوعية للأسلوب المستخدم في إعداد وتقديم القوائم المالية؛ من ناحية أخرى ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول المستخدمين عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

6- **مسؤوليات مجلس الإدارة:** وذلك من خلال ما يلي- :

- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل للمعلومات وكذلك على أساس النوايا الحسنة وسلامة القواعد المطبقة كما عليهم العمل على تحقيق مصالح الشركة والمساهمين.

- حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين فإن المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

- يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية و أن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح؛

- يتعين أن يضطلع مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الأساسية.

- يجب إن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة و أن يجرى ذلك على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية.

- كي يتحقق الاستعانة بتلك المسؤوليات، يجب أن يكفل لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة وذات الصلة في الوقت المناسب.

3.2 خصائص حوكمة الشركات

تتسم حوكمة الشركات بمجموعة من الخصائص من أهمها الاتي (الجبلي،2021 ، ص 242-243)

1. **الانضباطية:** وتعني إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
2. **الشفافية:** وتعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث لذلك ركزت تجارب الدول على موضوع الإفصاح ضمن تطبيقات الحوكمة.
3. **الاستقلالية:** وتعني تجنب وجود تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوط لذلك ركزت الحوكمة على وجود الأعضاء التنفيذيين.

4. **المساءلة:** الآليات المطبقة في الشركة والتي تمكنها من إجراء التحقق من كافة الأعمال المنجزة ووضع المقاييس لتقييم الأداء.
5. **المسؤولية:** وهي المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة.
6. **العدالة والمساواة:** وتعني التعامل المنصف بين جميع الأفراد دون تفضيل فرد على أخر ومن الصفات المهمة للمدير الناجح هو التحلي بصفة العدالة وكيفية تحقق وترسيخ هذا المبدأ في شركته بحيث يكون على مسافة واحدة مع الجميع
7. **المسؤولية الاجتماعية:** وتعني النظر إلى الشركة كمواطن جيد

2-4مفهوم جودة المراجعة الداخلية:

عرفت الجودة على أنها مدى المطابقة مع المتطلبات، إذ تسعى المنظمات إلى مراقبة الأداء والأنشطة والأعمال اليومية للوصول إلى أعلى درجة من درجات الجودة، وذلك من خلال تقليل الأخطاء وكشف الانحرافات بالشكل الذي يؤدي إلى تلبية احتياجات الإدارة. وتستند جودة المراجعة الداخلية إلى الأداء الجيد لنظام الرقابة الداخلية، وكذلك مدى ملائمة النظام المحاسبي المطبق، للوصول إلى الفاعلية والكفاءة المناسبة في العمليات والقيود وبشكل مستمر ضمن المنظمة لغرض خدمة أهدافها وحماية الأصول (القاضي، 2008، ص103).

هذا وتفهم جودة المراجعة الداخلية على أنها تتعلق بالوسائل والإجراءات التي يجب اتباعها لتحقيق عملية مراجعة داخلية بدرجة عالية من الجودة. تحقيق جودة وظيفة المراجعة الداخلية يتطلب عدة عوامل أساسية مثل تعزيز وظيفة استخدام المراجعة الداخلية بشكل فعّال، وزيادة كفاءة أداء المراجع الداخلي، وتحسين أداء العمل داخل قسم المراجعة الداخلية، من خلال التخطيط الجيد لعملية المراجعة وتقييم المعلومات المتاحة للتأكد من كفايتها وملاءمتها وفائدتها، بالإضافة إلى ذلك، يتوقف تحقيق جودة المراجعة الداخلية على خبرة ودرجة المراجع الداخلي، وعلى دعم الإدارة العليا لإدارة المراجعة الداخلية، وعلى نسبة التوصيات المطبقة من إجمالي التوصيات، وعلى الخطة السنوية ودرجة الالتزام بها. (المقلة، بن سليم، 2023، ص 204)

هذا وتوجد علاقة بين الجودة والمراجعة الداخلية حيث تقسم المراجعة الداخلية لأربعة مراحل هي: التأسيس والتخطيط، تنفيذ خطة المراجعة، متابعة تنفيذ خطة المراجعة، تأكيد وتحسين الجودة، وفيما يخص المرحلة الأخيرة بنيت المعايير الدولية الصادرة على معهد المراجعين الداخلين على ضرورة وضع ألية لتأكيد وتحسين جودة عملية المراجعة، والخدمات المقدمة من قبل نشاط المراجعة الداخلية، وذلك من خلال تقييم داخلي أو خارجي لها (الصبان، وفتح الله، 2013، ص 142)

وقد حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين العوامل المؤثرة في جودة المراجعة الداخلية في قائمة معايير المراجعة رقم (65) الخاصة بعوامل الجودة لعملية المراجعة الداخلية التي تشمل "الاهلية": والتي تحدد بالمستوى التعليمي، والشهادات المهنية، و" الموضوعية" والتي تقاس من خلال الجهة التي يرفع لها التقرير، والجهة المسؤولة على تعيين المراجعين و " جودة أداء المهام" التي تقاس من خلال دقة وكفاية البرامج ونطاق عملية المراجعة، أما المعهد الأمريكي للمراجعين الداخلين (IIA) فقد أشار في معاييره الصادرة عن محددات جودة المراجعة الداخلية إلى جملة أمور ففي المعيار رقم (100) إلى "أن نشاط المراجعة الداخلية يجب أن يكون مستقلا وعلى المراجعين الاتصاف بالموضوعية والنزاهة وعدم التحيز أثناء أعمالهم " أما المعيار(110) فقد أشار الي أنه على مدير المراجعة أن يصل بمستوى إداري داخل الشركة يسمح للنشاط المراجع الداخلي أن يقوم بمسؤولياته على أتم شكل. أما المعيار (210) فقد أشار على المراجع الداخلي ان يتسم بالمعرفة والمهارة والكفاءة المطلوبة لتأدية مهامه (المقلة، بن سليم، 2023، ص 206)

5.2 أثر الحوكمة على جودة المراجعة الداخلية

تأثير الحوكمة على جودة المراجعة الداخلية يشكل جزءاً أساسياً من الحوكمة الجيدة، ويتجه نحو أن يصبح بشكل متزايد أكثر أهمية وضرورة في أسواق الأوراق المالية، حيث يشكل جزءًا مكملًا في وحدات الاقتصاد حول دور الرقابة الداخلية في مجال الحوكمة على الإبلاغ المالي. فالمراجعة الداخلية لا يمكن أن يكتفي بتوثيق الاستثناءات المكتشفة بل يجب أن يسعى لتقديم التحسينات اللازمة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على موضوعية تامة في تقديم النصح والتوصيات المحايدة التي تزيد من الثقة في عملية التدقيق، بما في ذلك توصيات إعادة صياغة السياسات والإجراءات.

هذا وازدادت أهمية المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات بشكل ملحوظ، خاصةً مع ظهور متطلبات جديدة مثل قانون Sarbanes-Oxley (SOX) في الولايات المتحدة. ونظرًا لأن القانون لم يحدد دورًا محددًا للمراجعة الداخلية في حوكمة الشركات بشكل مباشر، إلا أن توسيع نطاق مسؤوليات حوكمة الشركات يشمل لجنة المراجعة، والمراجعة الخارجية، والإدارة، مما يتطلب توسيع دور المراجعة الداخلية كأحد الأطراف الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ مبادئ الحوكمة.

كما يُشير المعيار الدولي 2111 للمراجعة الداخلية إلى مسؤولية وظيفة المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات من خلال المساهمة في تطوير وتنفيذ ممارسات الحوكمة من خلال التقييم والتحسين، وتقديم الاقتراحات والتوصيات. وتشمل المبادئ الرئيسية للمراجعة الداخلية في حوكمة الشركات ما يلي (لخضر، 2017، ص 162- 164):

أ- . تعزيز الأخلاقيات والمساءلة:

يجب أن تساهم وظيفة المراجعة الداخلية في تعزيز ثقافة أخلاقية قوية داخل الشركة من خلال تقييم فعالية أنظمة القيم الأخلاقية وسلوكيات الموظفين.

كما يجب أن تدعم وظيفة المراجعة الداخلية مبادئ المساءلة من خلال تقييم فعالية أنظمة الحوكمة والرقابة الداخلية.

ب-. تحسين إدارة الأداء:

يجب أن تساهم وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين عملية إدارة الأداء من خلال تقييم فعالية أنظمة وأدوات قياس الأداء.

كما يجب أن تدعم وظيفة المراجعة الداخلية مبادئ إدارة المخاطر من خلال تقييم فعالية أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

ج. توفير المعلومات للمُهتمين:

يجب أن توفر وظيفة المراجعة الداخلية معلومات كافية ودقيقة للمُهتمين حول المخاطر والرقابة داخل الشركة.

يشمل ذلك تقديم تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق، والإدارة العليا، والمدققين الخارجيين، والجهات التنظيمية الأخرى.

د. دمج أنشطة المراجعة الداخلية مع أنشطة حوكمة الشركات:

يجب أن يتم دمج أنشطة المراجعة الداخلية بشكل فعال مع أنشطة حوكمة الشركات الأخرى، حيث يتطلب ذلك تنسيقًا وتعاونًا وثيقًا بين وظيفة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، والإدارة العليا، والمراجعين الخارجين

6.2 مفهوم إدارة المخاطر

يعرف الخطر بأنه حالة عدم التأكد المتعلق ببعض الأحداث أو النتائج وقد عرف مجلس معايير المحاسبة البريطاني الخطر بأنه حالة عدم التأكد بشأن مقدار المنافع ويشمل المصطلح كل من احتمال الكسب مع احتمال التأكد بشأن مقدار المنافع، ويشمل المصطلح كلا من احتمال الكسب مع احتمال التعرض للخسارة، وبذلك لا يتصرف مفهوم المخاطرة إلى احتمال التعرض إلى خسارة فقط، إنما يضمن أيضا احتمال حدوث أحدث مرضية أو غير مرضية وتوصف المخاطر أحيانا بأنها مرتفعة إدا كانت احتمالات عدم حدوث التوقع مرتفعة، وبأنها منخفضة إدا كانت احتمالات عدم حدوث التوقع منخفضة، ويمكن تقليل المخاطر من خلال التنويع (موسى، 2012، ص 8- 9)

هذا وتعرف إدارة المخاطر بأنها تطبيق نظامي لسياسات وممارسات وإجراءات إدارية يهدف تحليل، وتقدير، ومعالجة، ورقابة، واعداد تقارير عن المخاطر (مسعود، 2013، ص 25).

كما تعرف إدارة المخاطر بأنها إدارة الأحداث في مخاطر عدم التأكد، وما يترتب عليها من حدوث خسائر للوحدة الاقتصادية، إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب (حماد، 2010، ص 38).

7.2 مفهوم المخاطر المصرفية

يقصد بها مجمل الخسائر المتوقعة التي يتعرض لها المصرف بصورة مباشرة كتعثر عمليات التمويل، أو بصورة غير مباشرة عن طريق عوامل داخلية مثل ضعف نظم المراجعة الداخلية أو خارجية مثل (سمعة المصرف وعدم مواكبته للمستجدات) حيث يجب على إدارة المصرف بدل العناية اللازمة لتحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها عملياته بسبب اعتماده على أموال المودعين، ومن هذه المخاطر(حماد، 2010، ص 45 -46)

أ- **المخاطر المالية** وتشمل المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق

ب-مخاطر التشغيل وهي المخاطر الناجمة عن ضعف نظام الرقابة الداخلية أو ضعف الأشخاص أو ظروف خارجية مثل عم كفاية أنظمة المعلومات، الفشل التقني، محالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس، كوارات طبيعية كل هذه الخسائر غير متوقعة

ج- مخاطر العمل وتشمل المخاطر القانونية والمخاطر الاستراتيجية (الناتجة عن اتخاد قرار أو تنفيذ خاطئ) ومخاطر السمعة.

8.2 أثر حوكمة الشركات على إدارة المخاطر

شهدت السنوات الأخيرة تغيرات كبيرة في توقعات الشركات المتعلقة بقواعد حوكمة الشركات، والتي ركزت بشكل كبير على إدارة المخاطر. على سبيل المثال، تقدمت إرشادات بورصة تورنتو بمسؤولية محددة للمجالس لتحديد المخاطر الرئيسية التي تواجه أعمال الشركة، وضمان تنفيذ الأنظمة اللازمة لإدارة هذه المخاطر. تلك القواعد الجديدة لحوكمة الشركات أدت إلى حاجة ملحة لتطوير استراتيجيات حوكمة شاملة تتعامل مع كافة المخاطر التي تواجهها الشركات. في الوقت نفسه، زاد التركيز على الفوائد المترتبة على المشاركة في إدارة مخاطر الشركات، وتم التخلي عن النهج التقليدي لإدارة المخاطر "الجزئي" لصالح منهج شامل على مستوى الشركة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر حيث تتبع الفوائد الأساسية لإدارة مخاطر المؤسسات من استخدام نهج المحفظة في إدارة المخاطر، حيث يسهم هذا النهج في تقليل تقلبات الأرباح وزيادة مستوى المساءلة في المجالس، مما يعزز من أنظمة إدارة المخاطر داخل الشركات. كما ساهمت التطورات في التنظيم والتطورات الأخرى في زيادة الاهتمام بإدارة مخاطر المؤسسات، مما أدى إلى تطوير حلول جديدة ومتكاملة لإدارة المخاطر (رشوان، قاسم، ص 70- 71)

9.2 أثر تحقيق جودة المراجعة الداخلية في تحسين إدارة المخاطر

أكد معهد المراجعين الداخليين في معياره رقم 2110 على أهمية قيام نشاط المراجعة الداخلية بتقييم مدى فعالية عمليات إدارة المخاطر في الشركة والمساهمة في تحسينها .إن تحديد فعالية هذه العمليات يتطلب من المراجع الداخلي إصدار حكم مستند إلى تقييم شامل؛ يشمل التأكد من أن أهداف الشركة متسقة مع رسالتها، وأن المخاطر الهامة يتم تحديدها وتقييمها بشكل صحيح، وأن الاستجابات المتخذة تجاه هذه المخاطر مناسبة ومتوازنة مع قدرة الشركة على تحملها .كما يجب أن يتأكد المراجع الداخلي من أن المعلومات اللازمة حول المخاطر يتم جمعها وتبليغها في الوقت المناسب لكافة الأطراف المعنية، مما يمكنهم من أداء مهامهم على أكمل وجه. حيث يمكن لنشاط المراجعة الداخلية جمع المعلومات اللازمة لدعم هذا التقييم أثناء القيام بمهام متنوعة .وعند النظر إلى نتائج هذه المهام بشكل متكامل، يمكن الحصول على فهم شامل لمدى كفاءة عمليات إدارة المخاطر في الشركة .تتم متابعة هذه العمليات بشكل مستمر من خلال أنشطة إدارية أو تقييمات مستقلة، أو كليهما وذلك كما يلي:(لخضر،2017، ص 167- 168)

- على ضوء نتائج تقييم المخاطر؛ يجب على نشاط المراجعة الداخلية تقييم مدى كفاية وفاعلية الضوابط الرقابية في مختلف نواحي الحوكمة وعمليات التشغيل ونظم المعلومات، ويشمل ذلك تقييم ما يلي) :موثوقية وسلامة المعلومات المالية و التشغيلية، فاعلية وكفاءة العمليات والبرامج بالشركة، حماية الأصول، التقيد بالقوانين و الأنظمة و اللوائح و الإجراءات والعقود

- يجب على نشاط المراجعة الداخلية تقييم احتمال حدوث الاحتيال وكيف تقوم الشركة بإدارة مخاطر الاحتيال؛

- أثناء المهام الاستشارية يجب أن يتحقق المدققون الداخليون من أن المخاطر تتناسب مع المهمة، وأن يتنبهوا إلى وجود أي مخاطر أخرى؛

- يجب أن يدمج المراجعون الداخليون معرفتهم بالمخاطر التي يكتسبوها من المهام الاستشارية ضمن تقييمهم لعمليات إدارة المخاطر بالشركة.

- عند مساعدة الإدارة في تحديد أو تحسين عمليات إدارة المخاطر، يجب على المراجعين الداخليين الامتناع عن تولي أي مسؤولية إدارية من خلال قيامهم بالإدارة الفعلية للمخاطر.

3- الإطار العملي للدراسة:

سيتم التعرف على أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تفعيل إدارة المخاطر من خلال تحقيق جودة المراجعة الداخلية بالمصارف الإسلامية العاملة بمدينة مصراتة، ولأهمية الدراسة فقد تم تخصيص هذه الجزئية لتوضيح المنهجية المتبعة في تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة والوصول إلى النتائج والتوصيات.

1.3 منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتناسب مع طبيعة الدراسة، وذلك عن طريق جمع البيانات بإحدى وسائل جمع البيانات وهي (استمارة الاستبيان)، وتحليلها باستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية التي تتناسب مع أهداف الدراسة والتي يوفرها البرنامج الاحصائي SPSS كونه الأنسب لمعالجة البيانات التي جمعت بواسطة الاستبيان، والأساليب الإحصائية المستخدمة هي:

أ-اختبار صدق وثبات الاستبيان: (Alpha Cronbach s).

ب-التحليل الوصفي للبيانات: (النسب المئوية والتكرارات، الوسط الحسابي والانحراف المعياري).

ج-اختبار T لعينة واحدة (One Sample t Test) لتحديد الاتجاه العام حول كل محور من محاور الاستبيان.

د-معامل الارتباط بيرسون لقياس قوة العلاقة بين المتغيرات.

ه-اختبار الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

2.3مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين بفروع المصارف الإسلامية العاملة بمدينة مصراتة وهي (المصرف الإسلامي الليبي- مصرف النوران- مصرف اليقين- مصرف الأندلس- مصرف الواحة)، أما عينة الدراسة تتمثل في عينة عشوائية من العاملين بالإدارة والمراجعين الداخليين والموظفين العاملين بفروع المصارف الإسلامية بمدينة مصراتة، وقد تم توزيع (46) استبانة، وتم استرجاع (42) استبانه، والجدول التالي يوضح توزيع الاستبانة على عينة الدراسة.

جدول رقم (1) يبين توزيع الاستبيانات الموزعة والمسترجعة

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	عدد الاستمارات المفقودة	نسبة الاستمارات المسترجعة
45	**42**	**3**	**3.3%9**

3.3 التحليل الوصفي لخصائص المتعلقة بالبيانات الشخصية:

أ- المؤهل العلمي:

الجدول التالي رقم (2) يبين التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل	العدد	النسبة
ماجستير	**8**	**%19**
بكالوريوس	**20**	**%47.6**
دبلوم عالي	**12**	**%28.6**
دبلوم متوسط	**2**	**%4.8**
الإجمالي	42	%100

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلب مفردات عينة الدراسة هم من حملة المؤهل العلمي البكالوريوس، ويمثلون نسبة (47.6%) من إجمالي مفردات العينة، ثم يليهم المستوى التعليمي الدبلوم العالي، ويمثلون نسبة (28.6%)، ويلي ذلك من مستواهم التعليمي ماجستير، بنسبة (19%)، ويليهم أخيراً ممن يحملون المستوى التعليمي دبلوم متوسط، بنسبة (4.8%)،

وتعكس هذه النتائج أن ما نسبته (66.6%) أفراد العينة ممن يحملون مؤهلات بكالوريوس وماجستير، وهذا يدل على مدى اعتماد المصارف باختيار الموظفين من حملة الشهادات العليا لشغل الوظائف فيها لاستفادة منهم.

ب-التخصص العلمي:

اجدول التالي رقم (3) يبين التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

جدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

الوظيفة	العدد	النسبة
محاسبة	**22**	**%52.4**
إدارة أعمال	**4**	**%9.5**
اقتصاد	**5**	**%11.9**
تمويل ومصارف	**8**	**%19**
أخرى	**3**	**%7.1**
الإجمالي	42	%100

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلب مفردات عينة الدراسة ممن تخصصهم العلمي محاسبة، وبنسبة (52.4%) من إجمالي مفردات العينة، ثم يليهم من تخصصهم تمويل ومصارف، بنسبة (19%)، ويلي من تخصصهم اقتصاد، بنسبة (11.9%)، ثم يليه من تخصصهم إدارة أعمال، بنسبة (9.5%)، ويلي ذلك من تخصصهم أخرى، بنسبة (7.1%) من عينة الدراسة، وهذا يدل على أن ما نسبته (92.9%) من عينة الدراسة كانت تخصصاتهم في العلوم الإدارية والمالية، وهذه نسبة جيدة تعكس فهمهم وإدراكهم لموضوع الدراسة، ومدى الثقة في إجاباتهم.

ج-المسمى الوظيفي:

الجدول التالي رقم (4) يبين التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

الوظيفة	العدد	النسبة
مدير مكتب مراجعة الداخلية	**3**	**%7.1**
رئيس قسم المراجعة الداخلية	**5**	**%11.9**
موظف بالمراجعة الداخلية	**6**	**%14.3**
موظف	**28**	**%66.7**
الإجمالي	42	%100

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلب مفردات عينة الدراسة هم من يتقلدون وظيفة موظف، وبنسبة (66.7%) من أفراد عينة الدراسة، ثم يليهم موظف بالمراجعة الداخلية، بنسبة (11.9%)، ويلي ذلك وظيفة رئيس قسم المراجعة الداخلية، بنسبة (11.9%)، وأخيرا يأتي مدير مكتب المراجعة الداخلية، بنسبة (7.1%) من عينة الدراسة، ونلاحظ أن أغلب المشاركين في الدراسة من جميع المستويات الإدارية ممن يحملون صفة موظف، وهذا يدل على تنوع آراء أفراد عينة الدراسة، ويجعل البيانات معبِره ولا تنحاز لإدارة المصارف.

ه-سنوات الخبرة:

الجدول التالي رقم (5) يبين التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:

جدول رقم (5) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

التخصص	العدد	النسبة
اقل من 5 سنوات	**6**	**%14.3**
من 6 سنوات إلى 10 سنوات	**11**	**%26.2**
من 11 سنة إلى 15 سنة	**15**	**%35.7**
من 16 سنة فأكثر	**8**	**%23.8**
الإجمالي	42	%100

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلب مفردات عينة الدراسة سنوات الخبرة (من 11 سنة إلى 15 سنة) يشكلون النسبة الأكبر بنسبة (35.7%) من مفردات عينة الدراسة، ثم يليهم من خبرتهم (من 6 سنوات إلى 10 سنوات)، ويمثلون نسبة (26.2%)، ويليهم من خبرتهم (من 16 سنة فأكثر)، ويمثلون نسبة (23.8%)، وأخيراً يليهم من خبرتهم (أقل من 5 سنوات)، ويمثلون نسبة (14.3%) من إجمالي مفردات العينة، ويذل ذلك على أن أغلب العاملين بالمصارف التجارية عينة الدراسة ممن ذوي الخبرة.

3-4صدق وتبات أداة الدراسة:

لقياس الصدق وتبات الاستبيان سوف نستخدم معامل ألفا كرنباخ وكان كالآتي:

جدول رقم (6) يبين صدق وثبات أداة الدراسة

المحور	**عدد الفقرات**	**قيمة معامل ألفا كرنباخ**
تطبيق مبادئ حوكمة الشركات	**10**	**0.907**
تفعيل إدارة المخاطر	**10**	**0.885**
تحقيق جودة المراجعة الداخلية	**10**	**0.889**
للاستبانة ككل	**30**	**0.953**

من خلال الناتج من الجدول السابق نجد ان قيمة معامل ألفا كرنباخ تساوي 0.953 وهي قيمة مقبولة إذا زادت عن 70% ويدل على صدق وثبات أداة الدراسة وملاءمتها للدراسة (تيسير، 2023).

5.3دراسة وتحليل بيانات الدراسة:

وقد صيغت جميع عبارات الاستبانة بصورة إيجابية، وأعطي لكل عبارة على إجابتها وزن مدرج على نمط سلّم ليكرت الخماسي، وتنحصر هذه الإجابات وفق هذا المقياس كما في الجدول التالي:

جدول رقم (7) معدل مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
الدرجة	5	4	3	2	1

ولتحديد مستوى الموافقة وفق مقياس ليكرت الخماسي فإنه يتم اعتماد المتوسط المرجح للرتب كما في الجدول التالي:

جدول رقم (8) الرتب والمتوسطات المرجعية لفقرات الاستبانة

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الرتبة	5	4	3	2	1
متوسط المرجح	4.2 – 5	3.4 – 4.2	2.6– 3.4	1.8 – 2.6	1 – 1.8

أولا: دراسة محور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات:

تمت دراسة هذا المحور في مجتمع الدراسة عن طريق عينة الدراسة لدراسة الفرضية التي تنص على أن **(يتم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالمصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة)** وتم دراسة هذه الفرضية لكل فقرة من فقرات الاستبيان الخاصة بهذه الفرضية عن طريق التحليل الإحصائي المناسب وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS وكانت النتائج كما بالجدول رقم (9).

جدول رقم (9) يبين نتائج التحليل الإحصائي لمحور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

ر	الفقرات	الوسط	الانحراف المعياري	اختبار T	مستوى المعنوية	درجة الموافقة	الترتيب
1	يقوم المصرف بتطبيق القوانين واتباع التعليمات ذات العلاقة بمجال عمله.	4.571	0.6303	21.300	0.000	موافق بشدة	1
2	يوجد دليل تعليمات وإجراءات مكتوب يوضح عمل ومسئوليات نظام المراجعة الداخلية.	4.429	0.8007	15.610	0.000	موافق بشدة	3
3	يوجد دليل من القوانين والتعليمات التي توضح حقوق المساهمين أو الشركاء.	4.191	0.9432	11.615	0.000	موافق	8
4	يستطيع المساهمين الحصول على المعلومات المالية أو المادية ذات الصلة بوضع الشركة.	4.262	0.8571	13.322	0.000	موافق بشدة	5
5	توجد معاملة متساوية لكافة المساهمين حملة ذات الطبقة أو الفئة من الأسهم دون تميز.	4.214	0.7820	14.207	0.000	موافق بشدة	7
6	توجد تعليمات وإجراءات خاصة بالاجتماعات تكون واضحة لكافة المساهمين وتسمح لهم بالتصويت بدون أي تعقيدات غير مبرره.	4.286	0.9948	11.634	0.000	موافق بشدة	6
7	يقوم المصرف بالإفصاح الصحيح والسليم الذي يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة في الوقت المناسب للكافة الموضوعات مثل المركز المالي ومستوى الأداء وحقوق الملكية.	4.500	0.5947	21.795	0.000	موافق بشدة	2
8	يقوم المصرف بعرض القوائم المالية الخاصة به على مراجع خارجي مستقل لإبداء رايه بشكل محايد في درجة صحة وموثوقية القوائم المالية.	4.381	0.7310	16.677	0.000	موافق بشدة	4
9	يتم اتباع الشفافية في عملية الترشيح والانتخاب لأعضاء مجلس الإدارة وبشكل رسمي.	4.095	0.9055	11.417	0.000	موافق	10
10	يوجد ضمان واحترام للحقوق أصحاب المصالح التي تنشا بموجب القوانين والاتفاقيات التجارية.	4.119	0.8025	13.075	0.000	موافق	9

لدراسة الاتجاه العام لهذا المحور واختبار الفرضية الخاصة بهذا التساؤل تم إجراء اختبار T لعينة واحدة One Sample t Test وكانت النتائج كما بالجدول رقم (10).

جدول رقم (10) يبين نتائج اختبار T لمحور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

العدد N	الوسط Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	مستوى الدلالة P-value
10	4.345	0.5790	0.000

من خلال النتائج بالجدول السابق نجد أن مستوى الدلالة (P -value) أقل من (0.05) وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجده أكبر من (4.2) مما يدل أن درجة الموافقة تميل أغلبها نحو موافق بشدة وبذلك يمكن القول أنهُ **(يتم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالمصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة)**.

ثانياً: دراسة محور تفعيل إدارة المخاطر:

تمت دراسة هذا المحور في مجتمع الدراسة عن طريق عينة الدراسة لدراسة الفرضية التي تنص على أن **(يتم تفعيل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الخاصة العاملة بمدينة مصراتة)** وتم دراسة هذه الفرضية لكل فقرة من فقرات الاستبيان الخاصة بهذه الفرضية عن طريق التحليل الإحصائي المناسب وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS وكانت النتائج كما بالجدول رقم (11).

جدول رقم (11) يبين نتائج التحليل الإحصائي لمحور تفعيل إدارة المخاطر

ر	الفقرات	الوسط	الانحراف المعياري	اختبار T	مستوى المعنوية	درجة الموافقة	الترتيب
1	يتم التأكد من وجود خطة طوارئ بالمصرف بحيث تشمل كافة المخاطر التي تم تحديدها، كما تتم مراجعتها بشكل مستمر ومنتظم.	4.214	0.7820	14.207	0.000	موافق بشدة	6
2	تساعد في تحديد مستويات المخاطر المقبولة من قبل مجلس الإدارة.	4.286	0.7420	15.597	0.000	موافق بشدة	4
3	يتم التحقق من أن مجلس الإدارة قد تبنى سياسة مكتوبة خاصة بالاستثمارات التي تحتوي على الحدود المقررة والمسموح بها للمخاط.	4.310	0.8407	13.950	0.000	موافق بشدة	2
4	يتم تقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر المتصلة بأحداث الأنشطة الرئيسية للمصرف.	4.357	0.7594	15.849	0.000	موافق بشدة	1
5	تقوم إدارة المخاطر بفحص كافة أنشطة المصرف لمعرفة وتحديد أكثر الأنشطة المعرضة للمخاطر.	4.167	0.9484	11.890	0.000	موافق	7
6	يتم تقديم النصح والمشورة للإدارة العليا عند إعداد استراتيجيات تخفيف المخاطر في المصرف.	4.167	0.7624	14.167	0.000	موافق	8
7	تتم مراجعة المخاطر بشكل دوري بحيث تتخذ الإدارة الاجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.	4.095	0.7262	14.237	0.000	موافق	10
8	تتضمن مسؤوليات إدارة المخاطر في المصرف تحليل جميع أنواع المخاطر بما فيها مخاطر الأئتمان، مخاطر السوق ، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل.	4.119	0.8324	12.606	0.000	موافق	9

9	تتضمن مسؤوليات إدارة المخاطر في المصرف توفير معلومات حول المخاطر لدى المصرف لاستخدامها لاغراض الإفصاح والنشر للجمهور	4.310	0.7153	16.395	0.000	موافق بشدة	3
10	يتضمن التقرير السنوي للمصرف معلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.	4.238	0.7590	14.841	0.000	موافق بشدة	5

لدراسة الاتجاه العام لهذا المحور واختبار الفرضية الخاصة بهذا التساؤل تم إجراء اختبار T لعينة واحدة One Sample t Test وكانت النتائج كما بالجدول رقم (12).

جدول رقم (12) يبين نتائج اختبار T لتفعيل إدارة المخاطر

العدد N	الوسط Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	مستوى الدلالة P-value
10	4.226	0.6736	0.000

من خلال النتائج بالجدول السابق نجد أن مستوى الدلالة (P -value) أقل من (0.05) وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجده أكبر من (4.2) مما يدل أن درجة الموافقة تميل أغلبها نحو موافق بشدة وبذلك يمكن القول أنهُ **(يتم تفعيل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة)**.

ثالثاً: دراسة محور تحقيق جودة المراجعة الداخلية:

تمت دراسة هذا المحور في مجتمع الدراسة عن طريق عينة الدراسة لدراسة الفرضية التي تنص على أن **(يتم تحقيق جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة)** وتم دراسة هذه الفرضية لكل فقرة من فقرات الاستبيان الخاصة بهذه الفرضية عن طريق التحليل الإحصائي المناسب وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS وكانت النتائج كما بالجدول رقم (13).

جدول رقم (13) يبين نتائج التحليل الإحصائي لمحور جودة المراجعة الداخلية

ر	الفقرات	الوسط	الانحراف المعياري	اختبار T	مستوى المعنوية	درجة الموافقة	الترتيب
1	تهتم إدارة المصرف بالمستوى التعليمي للمراجع الداخلي لتأثيره الايجابي على كفاءة المراجعة الداخلية	4.071	0.8942	11.389	0.000	موافق	9
2	تسعى إدارة المصرف إلى اكتساب العاملين بالمراجعة الداخلية خبرات مهنية لزيادة معرفتهم بالعمليات محل التشغيل	4.238	0.7262	15.512	0.000	موافق بشدة	5
3	تولي إدارة المصرف أهمية للشهادات المهنية التي يحصل عليها المراجعين الداخلين لما لها من إسهام في تجويد العمل.	4.310	0.8111	14.457	0.000	موافق بشدة	2
4	تحرص إدارة المصرف على حصول منتسبي المراجعة الداخلية على مستوى عالي من التدريب والإعداد الفنى.	4.357	0.6560	18.348	0.000	موافق بشدة	1
5	تؤثر الثقافة السائدة بالمصرف على القيم والأخلاق والاتجاهات لدى المراجعين الداخليين.	4.310	0.7486	15.665	0.000	موافق بشدة	3

6	تتمتع إدارة المراجعة الداخلية باستقلالية تامة في الإتصال بكل أجزاء المصرف لتنفيذ إجراءات المراجعة الضرورية.	4.095	0.9055	11.417	0.000	موافق	8
7	تسعى إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف إلى تطبيق المبادئ والمعايير الصادرة من الهيئات المتخصصة والجهات المهنية.	4.262	0.7670	14.887	0.000	موافق بشدة	4
8	يتم التركيز على أداء المراجعة الداخلية وتبنى مدخل المراجعة المبنى على المخاطر.	4.214	0.7502	14.810	0.000	موافق بشدة	6
9	تسعى إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف إلى إكتشاف الأخطاء والمخالفات ذات الأهمية النسبية.	4.048	0.8540	11.744	0.000	موافق	10
10	تتطلب جودة المراجعة الداخلية توفير الوقت الكافي وإجراء الهيكلية الملائمة للفريق التكليف وتقييم أداء العمل.	4.167	0.7624	14.167	0.000	موافق	7

لدراسة الاتجاه العام لهذا المحور واختبار الفرضية الخاصة بهذا التساؤل تم إجراء اختبار T لعينة واحدة One Sample t Test وكانت النتائج كما بالجدول رقم (14).

جدول رقم (14) يبين نتائج اختبار T جودة المراجعة الداخلية

العدد N	الوسط Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	مستوى الدلالة P-value
10	4.119	0.7141	0.000

من خلال النتائج بالجدول السابق نجد أن مستوى الدلالة (P -value) أقل من (0.05) وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجده أكبر من (3.4) مما يدل أن درجة الموافقة تميل أغلبها نحو الموافق وبذلك يمكن القول أنهُ **(يتم تحقيق جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة)**.

6.3 اختبار فرضيات الدراسة:

اختبار الفرضية الأولى: التي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتحقيق جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة" تم اختبار الفرضية عن طريق استخراج معامل الارتباط ومعامل الانحدار الخطي البسيط، كم موضحة بالجداول التالية:

جدول رقم (15) يوضح نتائج معامل الارتباط للفرضية الأولي

العلاقة	معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة
بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتحقيق جودة المراجعة الداخلية	0.503	0.001

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة معامل الارتباط قيمة موجبة (0.503)، وأن مستوى الدلالة أصغر من (0.05) مما يدل على وجود علاقة إيجابية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتحقيق جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة.

جدول رقم (16) يبين نتائج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الأولى

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة (t- test)		قيمة (F)		معامل التحديد R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الثابت(Constant)	1.424	1.928	0.001	13.539	0.001	0.253
تطبيق مبادئ حوكمة الشركات	0.620	3.679	0.000			

من خلال النتائج الواردة بالجدول السابق نجد أن مستوى المعنوية أقل من (0.05) مما يدل على معنوية نموذج الانحدار وبذلك يمكن القول أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات تؤثر على فاعلية إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة.

اختبار الفرضية الثانية: التي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحقيق جودة المراجعة الداخلية وتفعيل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة" تم اختبار الفرضية عن طريق استخراج معامل الارتباط ومعامل الانحدار الخطي البسيط، كم موضحة بالجداول التالية:

جدول رقم (17) يوضح نتائج معامل الارتباط للفرضية الثانية

العلاقة	معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة
بين تحقيق جودة المراجعة الداخلية وتفعيل إدارة المخاطر	0.437	0.004

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة معامل الارتباط قيمة موجبة (0.437)، وأن مستوى الدلالة أصغر من (0.05) مما يدل على وجود علاقة إيجابية بين تحقيق جودة المراجعة الداخلية وتفعيل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة.

جدول رقم (18) يبين نتائج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة (t- test)		قيمة (F)		معامل التحديد R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الثابت(Constant)	2.528	4.509	0.000	9.446	0.004	0.191
تحقيق جودة المراجعة الداخلية	0.412	3.074	0.004			

من خلال النتائج الواردة بالجدول السابق نجد أن مستوى المعنوية أقل من (0.05) مما يدل على معنوية نموذج الانحدار وبذلك يمكن القول أن تحقيق جودة المراجعة الداخلية تؤثرعلى تفعيل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة.

اختبار الفرضية الثالثة: التي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتفعيل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الخاصة العاملة بمدينة مصراتة" تم اختبار الفرضية عن طريق استخراج معامل الارتباط ومعامل الانحدار الخطي البسيط، كم موضحة بالجداول التالية:

جدول رقم (19) يوضح نتائج معامل الارتباط للفرضية الثالثة

العلاقة	معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة
بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتفعيل إدارة المخاطر	0.530	0.000

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة معامل الارتباط قيمة موجبة (0.587)، وأن مستوى الدلالة أصغر من (0.05) مما يدل على وجود علاقة إيجابية بين بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتفعيل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة.

جدول رقم (20) يبين نتائج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثالثة

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة (t- test)		قيمة (F)		معامل التحديد R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الثابت(Constant)	1.548	2.264	0.002	15.604	0.000	0.281
تطبيق مبادئ حوكمة الشركات	0.616	3.950	0.000			

من خلال النتائج الواردة بالجدول السابق نجد أن مستوى المعنوية أقل من (0.05) مما يدل على معنوية نموذج الانحدار وبذلك يمكن القول أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات تؤثرعلى تفعيل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة.

اختبار الفرضية الرئيسية: التي تنص على " يوجد دور ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتفعيل إدارة المخاطر من خلال تحقيق جودة المراجعة الداخلية بالمصارف الإسلامية العاملة بمدينة مصراتة " تم اختبار الفرضية عن طريق استخراج معامل الارتباط ومعامل الانحدار الخطي المتعدد، كما موضحة بالجداول التالية:

جدول رقم (18) يوضح نتائج معامل الارتباط للفرضية الرئيسية

العلاقة	معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة
بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتفعيل إدارة المخاطر من خلال تحقيق جودة المراجعة الداخلية	0.565	0.000

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة معامل الارتباط قيمة موجبة (0.565)، وأن مستوى الدلالة أصغر من (0.05) مما يدل على وجود علاقة إيجابية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتفعيل إدارة المخاطر من خلال تحقيق جودة المراجعة الداخلية بالمصارف الإسلامية العاملة بمدينة مصراتة.

جدول رقم (19) يبين نتائج الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الرئيسية

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة (t- test)		قيمة (F)		معامل التحديد R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الثابت(Constant)	1.241	1.763	0.086	9.161	0.001	0.320
مبادئ حوكمة الشركات	0.483	2.715	100.0			
جودة المراجعة الداخلية	0.216	2.408	0.143			

من خلال النتائج الواردة بالجدول السابق نجد أن مستوى المعنوية لاختبارF أقل من (0.05) مما يدل على معنوية نموذج الانحدار، مستوى المعنوية لاختبار T أكبر من (0.05) وهذا يدل على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات تؤثرعلى تفعيل إدارة المخاطر من خلال تحقيق جودة المراجعة الداخلية تأثير مباشر والوساطة كاملة بالمصارف الإسلامية العاملة بمدينة مصراتة.

7.3 مناقشة النتائج

أظهرت نتائج الدراسة الحالية توافقاً كبيراً مع الأدبيات السابقة، حيث أثبتت وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتحقيق جودة المراجعة الداخلية بالمصارف الإسلامية في مدينة مصراتة، وهو ما يتفق تماماً مع دراسة)**العانس، 2021** (التي أكدت أن قواعد الحوكمة ترفع من جودة واستقلالية المراجعة الداخلية في البيئة الليبية ، ودراسة)**شعبان، 2018** (التي ربطت بين الحوكمة والاستقلال المهني للمراجعين .كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة المراجعة الداخلية وتفعيل إدارة المخاطر ، الأمر الذي يعزز ما خلصت إليه دراسة)**الصافي، 2023** (حول دور كفاءة المراجعة في فاعلية إدارة المخاطر المالية ، ودراسة)**هادي، 2017** (التي أبرزت الدور الحوكمي للمراجعة في الحد من المخاطر المصرفية.

علاوة على ذلك، أكدت النتائج الأثر المباشر للحوكمة في تفعيل إدارة المخاطر ، منسجمة بذلك مع دراستي)**رشوان وقاسم، 2020** (و**(عطية، 2018)** اللتين أشارتا إلى أن الالتزام بالحوكمة يقلص المخاطر التنظيمية عبر تفعيل الشفافية .وتتجلى أهمية الدراسة في إثبات الدور الوسيط لجودة المراجعة الداخلية في العلاقة بين الحوكمة وإدارة المخاطر، وهو ما يدعم الطرح الشمولي لدراسة)**لخضر، 2017** (التي أوضحت تكامل جودة التدقيق الداخلي مع الحوكمة لتشكيل خط دفاع حصين لإدارة المخاطر ، ودراسة **(Senan, 2024)**التي أثبتت الدور الوسيط للمراجعة في تعزيز الجودة الكلية تحت مظلة الحوكمة .وتخلص هذه المقارنة إلى أن النتائج تعزز الإجماع العلمي على أن الحوكمة توفر البيئة التشريعية، بينما تمثل المراجعة الداخلية الأداة التنفيذية والرقابية، وكلاهما يصب في تفعيل إدارة المخاطر لضمان استقرار المؤسسات المالية.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج: :

1. الأثر الإيجابي للحوكمة :أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وبين الرفع من جودة أداء المراجعة الداخلية.
2. فاعلية إدارة المخاطر :توصلت النتائج إلى أن تحقيق جودة المراجعة الداخلية يساهم بشكل مباشر وفعال في تطوير أنظمة إدارة المخاطر داخل المصارف.
3. الدور الوسيط للمراجعة :أظهرت الدراسة أن جودة المراجعة الداخلية تعمل كـ "متغير وسيط"؛ حيث تعزز الحوكمة من قدرة المصرف على إدارة المخاطر من خلال قناة المراجعة الداخلية عالية الجودة.
4. الالتزام الرقابي :أكدت الدراسة أن المصارف المستهدفة تلتزم بتطبيق القوانين والتعليمات المنظمة لعملها، مع حرصها على تقييم فاعلية الضوابط الرقابية الموضوعة لمواجهة المخاطر التشغيلية.
5. تطوير الكفاءات :كشفت النتائج عن اهتمام إدارات المصارف بتدريب وتأهيل المراجعين الداخليين فنياً، مما ينعكس إيجاباً على دقة العمليات الرقابية.

ثانياً: توصيات الدراسة

1. تعزيز الشفافية الإدارية :ضرورة الالتزام بالشفافية الكاملة في إجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة لضمان كفاءة القيادة المصرفية.
2. حماية حقوق أصحاب المصلحة :العمل على توفير ضمانات قانونية تحترم حقوق كافة الأطراف المرتبطة بالمصرف وفقاً للاتفاقيات التجارية المبرمة.
3. المراجعة الدورية للمخاطر :التوصية بإجراء تقييمات دورية للمخاطر لتمكين الإدارة من اتخاذ القرارات التصحيحية في التوقيت المناسب قبل تفاقم الأزمات.
4. توسيع نطاق الرقابة الشاملة :يجب أن تشمل مسؤوليات إدارة المخاطر تحليلاً دقيقاً لكافة الأنواع (ائتمانية، سوقية، سيولة، وتشغيلية) وعدم الاكتفاء بالجانب المالي فقط.
5. الارتقاء بالمعايير المهنية :إلزام وحدات المراجعة الداخلية بالتركيز على اكتشاف المخالفات ذات الأهمية النسبية، مع زيادة الاهتمام بالمستوى التعليمي والشهادات المهنية **للمراجعين.**

المراجع:

I. ولاً: المراجع العربية

1. **الجبلي، وليد سمير عبد العظيم .(2021)** أثر العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية .*المجلة العلمية للبحوث والدراسات المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد 2، العدد 1.
2. **حماد، طارق عبد العال .(2010)** *تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة* .دار النهضة العربية، القاهرة.
3. **رشوان، عبد الرحمن محمد سليمان، وقاسم، زينب عبد الحفيظ أحمد .(2020)** تأثير تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على إدارة المخاطر .*المجلة العربية للإدارة*، جامعة الدول العربية، المجلد 40، العدد 3.
4. **الصبان، محمد، وفتح الله، عوض لبيب .(2013)** *الأصول العلمية والمهنية للمراجعة* .الدار الجامعية للنشر، القاهرة.
5. **الصافي، عماد الدين الصافي .(2022)** دور المراجعة الداخلية في فاعلية إدارة المخاطر (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية) .*مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، المجلد 4، العدد 3.
6. **شعبان، سلام عبد الله .(2018)** أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مستوى جودة التدقيق الداخلي (دراسة حالة المصارف الخاصة العاملة في سوريا). رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الافتراضية السورية.
7. **عباس، زهرة، وبن عويدة، نجوى .(2022)** التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات الداخلية لتجسيد مبادئ حوكمة الشركات .*مجلة دراسات متقدمة في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال*، المجلد 3، العدد 2.
8. **العجيل، عمر سعد .(2022)** أثر تطبيق حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات في ظل الرقمنة (دراسة تطبيقية على سوق المال الكويتي) .*المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، كلية التجارة، جامعة السادات، المجلد 13، العدد 2.
9. **عطية، عز الدين .(2018)** دور حوكمة الشركات في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر: مدخل نظري تحليلي .*مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*، جامعة الجزائر.
10. **العانس، أحمد عبد السلام .(2021)** دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم جودة وظيفة المراجعة الداخلية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزاوية، ليبيا.
11. **القاضي، حسين .(2008)** *التدقيق الداخلي* .منشورات جامعة دمشق، سوريا.
12. **لخضر، أوصيف .(2017)** طبيعة العلاقة بين جودة التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات، إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في ظل المعيار رقم 2100 (طبيعة العمل) .*مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، جامعة الجزائر، العدد 17.
13. **مسعود، سناء ماهر .(2013)** إطار مقترح بين مدخلي القيمة الاقتصادية المضافة ونموذج الأداء المتوازن لتطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالبنوك التجارية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.
14. **المقلة، محمود عاشور، وبن سليم، الهادي عبد الله .(2023)** أثر جودة المراجعة الخارجية على تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في ليبيا .*المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القربولي*، جامعة المرقب، العدد 8.
15. **موسى، وائل إبراهيم .(2012)** تحليل اقتصادي لأبعاد المخاطر المصرفية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
16. **بن حليم، حنان جمعة .(2014)** دور المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات (دراسة تطبيقية في القطاع الصناعي في مدينة بنغازي). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس، ليبيا.
17. **هادي، علي حسن .(2017)** استراتيجية الدور الحوكمي للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمنشآت المالية: دراسة ميدانية في عينة من المصارف الأهلية العراقية .*مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، المجلد 14، العدد 3.

II. ثانياً: المراجع الأجنبية(English References)

1 - Marsyaf, J., & Indra, J. (2023). Earnings Manipulation Risk Analysis, Corporate Governance Risk and Quality Control System on Audit Planning (Study of External Auditor Perceptions of a Public Accounting Firm in South Jakarta). *International Journal of Management Studies and Social Science Research (IJMSSSR)*, 5(5), 118-127.

2 - Rizal, R. M., & Urumsah, D. (2024). Navigating Audit Costs: The Interplay of Mekanisme Corporate Governance, Executive Compensation, Audit Risk, and Fair Value. *International Journal of Professional Business Review*, 9(12), e05180.

3 - Senan, N. A. M. (2024). The Moderating Role of Corporate Governance on the Associations of Internal Audit and Its Quality with the Financial Reporting Quality: The Case of Yemeni Banks. *Journal of Risk and Financial Management*, 17(3), 124.

4 - Xiao, J. (2024). Research on Internal Control and Audit Quality of R & D Information Disclosure. *Frontiers in Business, Economics and Management*, 17(3), 1-5.